موضوع هذا الكتاب

فى هذه الصفحات فصول متفرقة يجمعها غرض واحد ، وهو تصحيح بعض الأخطاء فى النظر إلى اللغة العربية والحكم على مكانتها بين اللغات العالمية التى تصلح لأداء رسالة العلم والثقافة فى هذا القرن العشرين ، وهى أخطاء متكررة تعرّض لها الناظرون فى هذه اللغة مرة بعد مرة ، منذ ابتداء حركة الترجمة الحديثة من اللغات الأوربية ، وتتلخص كلها فى اتهام كفاية هذه اللغة للقيام بأمانة تلك الرسالة .

بدأ الخطأ الأول فى النظر إلى اللغة العربية من طبيعة البداءة فى كل حركة وكل نهضة ، ولم يكن للغة العربية ذنب فى هذا الخطأ الباكر ... وإنما كان الذنب كله من نقص الاستعداد للترجمة فى بداءتها .

فالمترجم المستعد — كما هو معلوم — يستوفى للنهوض بوظيفته عدة كاملة منوعة تتجمع من العلم باللغتين ومن العلم بموضوع المعرفة الذى ينقله المترجم من إحدى اللغتين إلى الأخرى ، ولا بدّ له معه من حصة وافية مشتركة بين المعلومات العامة فى عصره ، وإن لم تكن لها علاقة مباشرة بموضوع الكتاب المترجم .

ويصعب تحقيق هذه الشروط كلها فى بداءة الحركة ، لأن

هذه الشروط كلها قد تكون – هى أيضاً – فى دور البداءة محلاً للمراجعة والإعادة .

فلم يكن بين المترجمين فى أوائل حركة الترجمة من هو أوفى عدة من رفاعة الطهطاوى فى مادة اللغة العربية وفى مادة اللغة الفرنسية ، وفى محصوله من المعارف العامة ، ولكنه – مع هذا – كان يترجم صفة دولة كبيرة بتعريبها كما تنطق باللغة الفرنسية ، فكان يترجم الولايات المتحدة بـ (أتازيونى) نقلا عن اللفظ الفرنسى بحرفه ، ولم يفعل ذلك لأن اللغة العربية قاصرة عن أداء الكلمة بما يقابلها ، ولا لأنه كان يجهل مدلول الولاية وما يرادفها فى معجمات اللغة ، ولكن الاصطلاحات السياسية والدستورية كلها كانت تبتدئ وجودها فى تلك الحقبة ، وكان اتحاد المقاطعات فى أساسه عملاً جديداً فى قاموس الحكم والسياسة .

أما المترجمون ممن هم دون رفاعة فى اللغة والمعرفة فقد كان منهم من يذكر (ألبو) و (تجرى) و (أكرة) ليترجم بها (حلب والدجلة وعكا) ولا ذنب للغة العربية فى هذا الخطأ لأنها هى مصدر الكلمات الصحيحة التى تقابل تلك الأسماء ، وليس أولئك المترجمون من الجهل بأوطانهم القريبة بحيث يجهلون أسماء تلك البلاد – بلغة أمهاتهم وآبائهم ، ولكنها بداءة العلم والتاريخ ووقائعه فعلت فعلها هنا وكشفت بذلك عن خطأ من أخطاء القائلين بقصور اللغة فى نقل كتب المعرفة والثقافة .

وإذا انتقلنا بالترجمة من عالم الأسماء والأعلام والمصطلحات إلى عالم

المعانى والأفكار والأحاسيس فالبداءة هنا مسئولة عن خطأ كذلك الخطأ أو أظهر منه للقراء على اختلاف حظهم من المعلومات العامة .

ذلك هو خطأ الضرورة التى خلطت بين ملكة الأديب وبين المعرفة « القاموسية » بالكلمات الأجنبية وما يقابلها بلغة الخطاب المداول ولغة القاموس فى العربية الفصحى .

فالمترجم هنا طفيلى على الكتابة باللغة التى ينقل منها واللغة التى ينقل إليها ، فليس العجز فى قصور الألفاظ العربية عن وصف المعانى أو الأفكار أو الأحاسيس باللغات الأجنبية ، وإنما العجز من المترجم الذى لا يستطيع أن يعبر عنها بلغة من اللغات ، أجنبية كانت أو وطنية ، ولا يستطيع من فهمها فوق ما يستطيعه القارئ الغربى أو الشرقى وهو يتصفح العمل الأدبى من قصة أو مسرحية أو قصيدة — منظومة ، ولو تولى الأمر أديب يشعر شعور الأديب ويفهم فهمه لما قصرت اللغة العربية بين يديه عن مجاراة اللغة التى ينقل عنها ، ولعل الأستاذ البستانى لم يزعم قط بينه وبين نفسه ولا بينه وبين قرائه أنه يضارع الشاعر الخالد هوميروس فى ملكته الشعرية ، ولكنه — ولا مراء — قد ترجم الإلياذة من لغتها الأصيلة كما ترجمها الأوربيون إلى لغاتهم المختلفة ، لاتينية كانت أو جرمانية .

وانقضى هذا الدور — أو كاد — ولما تفرغ من ذلك الخطأ الشائع عن قصور اللغة العربية فى مقاصد التعبير عن خوالج النفس البشرية ،

ولكننا – فيما نحسب – قد فرغنا من إحالة هذا الخطأ من كنف اللغة إلى كنف التطفل على الكتابة الأدبية من غير أهلها .

ويقولون فى أمثالهم إن الأخطاء لا يعجل إليها الموت ، فربما كان من بقايا هذا الخطأ الباكر أن بعض النقاد عندنا لا يزالون يحيلون خلو الشعر العربى من الملاحم المطولة إلى قصور اللغة العربية أو قصور أوزان العروض فيها ، أو قصور الخيال فى السليقة السامية على التعميم ، ومنها السلقية العربية .

لكنه خطأ يصححه سؤال واحد عرضنا له فى بعض هذه الفصول ، وهو : هل وجد موضوع الملحمة عند العرب الأقدمين لأسبابه التاريخية ولم توجد عندهم القصيدة المنظومة فى هذا الموضوع ؟ هل وجدت عندهم حروب الأرباب والأبطال من أنصاف الأرباب والتواريخ الخالية التى غابت فى ظلمات الأساطير والمعارك التى يصطرع فيها الفخار القومى وتصطرع فيها العصبيات السماوية والأرضية ثم اختفت ملاحم الشعر التى لا تدور فى أمة أخرى على سواها ؟

إن بداءة النقد العلمى هى المسئولة هنا عن هذا الخطأ بين سائر البداءات الباكرة ، وقد مضى على النقد العلمى عندنا زهاء سبعين سنة قبل أن يخطر على المشتغلين به أنهم محتاجون إلى مثل ذلك السؤال .

* * *

ولقد كان للمستشرقين سهمهم الوافر من هذه الأخطاء فى تحميل

اللغة العربية أوزارهم وأوزار نظراتهم العجلى إلى أساليبها وتعبيراتها ، فإنهم فى جملتهم — ما عدا القليل النادر منهم — لغويون أو حفاظ قاموسيون وليسوا من محبى الأدب والفن بلغاتهم فضلاً عن اللغة العربية التى تعلموها ولم يعيشوا بها أو يعيشوا فيها ، فوقفوا من ثمة بفنون البلاغة المجازية فى هذه اللغة عند المرحلة الشكلية منها أو المرحلة التى يصح أن نسميها بالهيروغليفية ، وراحوا يزعمون واحداً بعد واحد أن الشعر العربى خليط من الأشكال المتنافرة لا يخلص الذهن منها إلى صورة مرسومة أو عاطفة واضحة ، وماذا يفهم القارئ من قمر على غصن على كثيب ؟ . . . إنها خليط أغرب فى رأيهم من خليط الرسوم التى عرفت عندهم بالكاريكاتور .

ولكن هؤلاء « النقاد » الواثقين جداً من أصالة نقدهم ينسون أنهم يقرءون الحروف بأشكالها بعد أن وصلت إلى طورها الأخير من المقاطع والأجزاء ، فهم ينظرون اليوم إلى عنق الجمل بدلا من النظر إلى حرف الجيم ، وينظرون إلى الكف المبسوط بدلاً من النظر إلى حرف الكاف ، وهكذا ينظرون إلى القمر فى لغة الفلك والغصن فى لغة النبات والرمل فى لغة طبقات الأرض ، بدلاً من نظرتهم كما ينظر العربى إلى ذلك التشبيه فلا يرى فيه غير إشراق على اعتدال على فراهة يتحرك بها قوام رشيق !

* * *

ثم تتفتح أبواب الأخطاء على جميع مصاريعها حين يعمد المقارنون

إلى المقارنة بين البلاد الغربية فى إبان ازدهارها وبين بلادنا العربية ويجعلونها مقارنة بين هذه اللغة وبين لغات البلاد جمعاء ، بل يمنعون فى الشطط فيجعلونها مقارنة بين استبعاد اللغة العربية واستعداد جميع اللغات الأخرى فى أصل التكوين .

ولا بد من توارد الأخطاء الكثيرة فى كل مقارنة من هذا القبيل ، فلو أننا قارنا — مثلاً — بين اللغة الإنجليزية فى القرن العشرين وبين اللغة الإنجليزية نفسها فى القرن الخامس عشر لظهر فيها نقص المئات من أسماء المخترعات الحديثة ولم يكن ذلك مسوّغاً للحكم عليها بنقض الاستعداد للوفاء بمطالب المصطلحات العلمية وإنما عرف هذا الاستعداد فيها بعد ظهور الحاجة إلى تلك المصطلحات وظهور الوسائل التى تيسرها فى اللغة ، ومنها الاقتباس الكثير من السكسونية القديمة ومن اللاتينية والإغريقية القديمتين ، ومن الفرنسية المعاصرة وسائر اللغات الأوربية فى عصرها ، بل سائر اللغات حيث كانت فى بلاد الغرب والشرق كلما وجدت لها صلة بالمخترع الحديث ، وقد يكتفى فى تسمية المخترع بنسبته إلى صاحبه أو إلى البلدة التى اخترع فيها ، وليس التوسل بأمثال هذه الوسائل متعذراً على اللغة العربية من طريق الاقتباس أو التعريب أو التوليد أو الاشتقاق أو المحاكاة الصوتية أو النقل بالألفاظ والمعانى والمناسبات . ومما لا شك فيه أن المخترعات الحديثة لو تهيأت لها أسبابها فى القرن الثالث أو الرابع للهجرة بين المتكلمين باللغة العربية لظهرت بأسماء لها توافقها

وتأسست — من ثم — أصول الدلالة عليها وتفريعات هذه الدلالة فى جميع نواحيها . وقد اتسعت اللغة العربية قبل ألف سنة لمئات من أسماء الأعيان والمصطلحات لم تكن مألوفة بين أبنائها قبل ذلك ، وحكمها فى استعداد اللغة لاستخدامها كحكم المخترعات الحديثة وحكم العناوين العلمية التى تقترن بها . فلا موجب للقول بقصور الاستعداد فى اللغة العربية لسبب من هذه الأسباب العريضة ، ولا سبيل إلى تحقيق كفاية اللغة العربية للنهوض بأمانة العلم والثقافة من طريق هذه المقارنات التى لا تقوم واحدة منها على أساس صالح للمقارنة .

إنما المقارنة الصحيحة التى تسفر عن تحقيق كفاية هذه اللغة بين سائر اللغات هى المقارنة على أساس ثابت من علم الألسنة الحديث ، وهو العلم الذى يبحث فى تطور اللغة من حيث هى كيان حى نام صالح لأداء وظائفه ومجاراة أمثاله فى معترك البقاء .

فإذا قيس اللسان العربى بمقاييس علم الألسنة فليس فى اللغات لغة أوفى منه بشروط اللغة فى ألفاظها وقواعدها . ويحق لنا أن نعتبر أنها أوفى اللغات جميعاً بمقياس بسيط واضح لا خلاف عليه وهو مقياس جهاز النطق فى الإنسان ، فإن اللغة العربية تستخدم هذا الجهاز الإنسانى على أتمه وأحسنه ولا تهمل وظيفة واحدة من وظائفه كما يحدث ذلك فى أكثر « الأبجديات » اللغوية . . . فلا التباس فى حرف من حروفها بين مخرجين ولا فى مخرج من مخارجها بين حرفين ، وقد تصححت فيها

الحركات الصوتية الثلاث بين الفتح والضم والكسر ، فضت فيها فصاحة النطق على إبطال الإمالة بين هذه الحركات وإخراجها كلها مستقيمة مميزة ، كما يشاء معنى « الإفصاح» وهو فى جوهره إزالة اللبس فى الأصوات والحركات ، ولم يحدث لأبجدية أخرى غير الأبجدية العربية أنها جربت زمنا طويلاً فى كتابة اللغات من كل أسرة لسانية فلم تقصر فى هذه التجربة عن شأو الأبجديات الأخرى ، إذ كتبت بها العربية والفارسية والتركية والأردية والإسبانية وهى تنتمى إلى الأصول السامية والطورانية والهندية الجرمانية ، وقد وجد فيها الكاتبون ما ينوب عن الحروف الملتبسة ولم يوجد فى الأبجديات المختلفة ما ينوب عن حروف العربية الصريحة فى مخارجها ، بما استوفته من جهاز النطق الإنسانى فى كل آلة من آلاته .

وإذا قيست قواعد النحو العربى بهذه المقاييس فى علم الألسنة فالمزية البينة فى هذه القواعد أنها تابعة لأغراض التعبير والدلالة وليست هذه الأغراض تابعة لها فى أصولها أو فروعها ، وقد وضعت فيها الفروق بين صيغ الأسماء والصفات على حسب معانيها وعلاقاتها بأغراض المتكلم والسامع ، فإنما يجرى فيها الاختلاف بين الأوزان والصيغ لبيان الاختلاف فى مدلول الكلمة أو فى قوة الدلالة ودرجتها ، وقد تشاركها اللغات فى بعض هذه المزايا ولكنها لا تجمعها كما جمعتها ولا تفوقها فى واحدة منها .

وعلى هذه المقاييس من علم الألسنة نعتمد فى تصحيح النظر إلى مزايا لغتنا وتصويب أخطاء الناظرين إليها ، وقد يكون من هؤلاء أبناء لها

يظلمونها ولا يسيئون النية ، ولكنهم يسيئون القياس أو يعتمدون فى المقارنة بينها وبين سائر اللغات على غير أدواتها .

وقد تفرقت المباحث التى عرضنا لها فى الفصول التالية وفى أمثالها من الفصول التى قصرناها على مباحث النحو والصرف والعروض وما إليها من القواعد اللغوية ، ولكنها تجتمع فى الطريق كما تجتمع فى الغاية ، وطريقها وغايتها معاً هذه المحاولة الجادة فى إثبات فضل اللسان العربى بمقاييس علم الألسنة واجتناب المقاييس التى لا تصلح للمقارنة على سوائها لأنها مقارنة تصل فيها النتائج عن مقدماتها .

عباس محمود العقاد

obeikandl.com